

صندوق النقد الدولي

إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى



الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية _ مشاورات المادة الرابعة

النتائج الأولية لبعثة صندوق النقد الدولي

طرابلس

28 أكتوبر 2010

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية - مشاورات المادة الرابعة لعام 2010

النتائج الأولية لبعثة صندوق النقد الدولي

28 أكتوبر 2010

قامت البعثة الموفدة من صندوق النقد الدولي بزيارة ليبيا في الفترة من 17 إلى 28 أكتوبر لإجراء مناقشات في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2010. وتود البعثة أن تعرب عن شكرها للسلطات للتعاون الممتاز وكرم الضيافة.

أولا- الخلفية وآخر التطورات

1. إن البيئة الاقتصادية الكلية قوية ، ويدعمها مراكز المالية العامة والمراكز الخارجية القوية والجهود المتواصلة لتحديث الاقتصاد وتنويعه. تنثي البعثة على جهود السلطات الرامية إلى تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد، وذلك من خلال إقرار عدد من القوانين المهمة التي تبني على المبادرات التي أطلقت خلال السنوات القليلة الماضية من أجل تحديث الاقتصاد. ولقد ساهمت هذه الإنجازات في حصول البلاد على تصنيفات سيادية مواتية للعام الثاني على التوالي من قبل هيئات دولية لتقدير المراتب الائتمانية. وتترك السلطات التحديات الكثيرة التي يتعين مجابتهتها من أجل تحقيق أهدافها المتعلقة بتنويع الاقتصاد وإيجاد فرص تشغيل فاعلة للقوى العاملة الأخذة في النمو.

2. إن أثر الأزمة المالية العالمية على ليبيا قد اقتصر لحد كبير على تراجع الإيرادات النفطية. ويعزى هذا لعدم تعرض المصارف المحلية لمخاطر النظام المالي العالمي، والروابط التجارية المحدودة خارج قطاع النفط، ووجود احتياطات أجنبية كبيرة في أصول أمانة. ولقد خرجت المؤسسة الليبية للاستثمار من الأزمة المالية العالمية سالمة ودون ضرر نسبيًا. واستمر القطاع النفطي في الاستفادة من التزامات الاستثمار الأجنبي المباشر.

3. ظل نمو قطاع غير الهيدروكربونات قويا على خلفية الطلب المحلي المرتفع. وبصرف النظر عن انكماش المالية العامة الملحوظ في عام 2009، فقد زاد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من غير الهيدروكربونات بما يقدر بنسبة 6 في المائة في عام 2009، مدعوما في الأساس بالاستثمارات في البناء والتشييد، والخدمات. وفي الوقت ذاته، تراجع ناتج الهيدروكربونات بشكل كبير بسبب الالتزام بحصص منظمة الدول المصدرة

للبنترول (الأوبك)، مما أدى إلى انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي بما يقدر بنسبة 1,6 في المائة. ومن المتوقع أن يزيد النمو الكلي بشكل ملحوظ لحوالي 10 في المائة في عام 2010 بسبب الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط. وفي الوقت ذاته، سيتم تعزيز النمو خارج قطاع الهيدروكربونات (لحوالي 7 في المائة) وذلك نتيجة للإنفاق العام الكبير. من المتوقع أن يزيد معدل التضخم وصولاً إلى حوالي 4,5 في المائة في عام 2010 (مقارنة بنسبة 2,5 في المائة في عام 2009) حيث أن الإيرادات النفطية الأعلى تزيد من السيولة المحلية إضافة إلى ارتفاع الأسعار العالمية للسلع.

4. بعد تراجع حاد في عام 2009، يتوقع أن يزيد فائض المالية العامة في عام 2010 ويعزى هذا في الأساس إلى الانتعاش المتوقع في الإيرادات النفطية. لقد تقلص فائض المالية العامة بشكل كبير إلى حوالي 7,0 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2009 كنتيجة للانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية (43 في المائة) وهو أكبر من تعويض تخفيض الإنفاق العام (12 في المائة). وتعكس النسبة الأخيرة صافي أثر تراجع الإنفاق الرأسمالي (23 في المائة) و الزيادة في الإنفاق الجاري بنسبة 5 في المائة . إن الزيادة في الإنفاق الجاري تعكس دعماً أكبر والذي يعزى بوضوح إلى احتساب دعم الطاقة والتحويلات لصندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وفي الوقت ذاته، يتوقع أن يزيد الإنفاق العام بنسبة 19 في المائة، مقارنة بعام 2009، ويعزى هذا لحد كبير إلى الوضوح التام في محاسبة المالية العامة فيما يتعلق بدعم الطاقة ، مع زيادة بنسبة 15 في المائة في فاتورة الأجور. و من شأن الاستمرار في إعطاء الأولوية للمشروعات الاستثمارية أن يسمح بزيادة الإنفاق الرأسمالي بما يقرب من نسبة 18 في المائة ، مقارنة بالزيادة المدرجة في الميزانية العامة بنسبة تقرب من 60 في المائة.

5. ويتوقع نمو النقود بمعناها الواسع نحو 10 في المائة ، رغم تعقد عملية تقييم التطور النقدي بسبب المراجعات المتعددة . ولقد أدى عدم تقديم المقترض لمستندات كافية ، وتعزيز اللوائح التنظيمية ، والسيولة المرتفعة بالمؤسسات العامة إلى تقييد إقراض المصارف التجارية للقطاع الخاص والمؤسسات العامة غير المالية . إن طلب المؤسسات العامة للحصول على خدمات مصرفية قد انحصر بشكل كبير في خطابات الاعتماد وخطابات الضمان. وظلت السيولة المفرطة مرتفعة في الجهاز المصرفي، كما أن الوساطة المالية ضعيفة مقارنة بالبلدان المجاورة.¹ ولدى الجهاز المصرفي رأس مال كافٍ وملاءة مالية تصل إلى 16,3 في المائة . ولقد زادت نسبة القروض المتعثرة زيادة طفيفة لتصل إلى 15,5 بنهاية شهر يونيو في حين أن مخصصات القروض والتي تتجاوز 100 في المائة قد تحسنت خلال السنوات الأخيرة. و لقد انتعشت خطابات الاعتماد وخطابات الضمان مع زيادة خطابات الاعتماد بالعملة المحلية بنسبة تقرب من 200 في المائة حتى الفترة الحالية من عام 2010

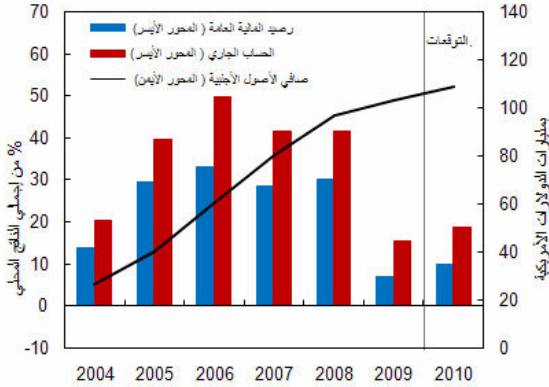
¹ إن ودائع المصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي تبلغ ما يقرب من 65 في المائة حتى نهاية شهر سبتمبر 2010.

ووصول مجموع خطابات الاعتماد وخطابات الضمان خارج الميزانية العمومية إلى نسبة 84 في المائة من الأصول الكلية للمصارف المدرجة في الميزانية العمومية.

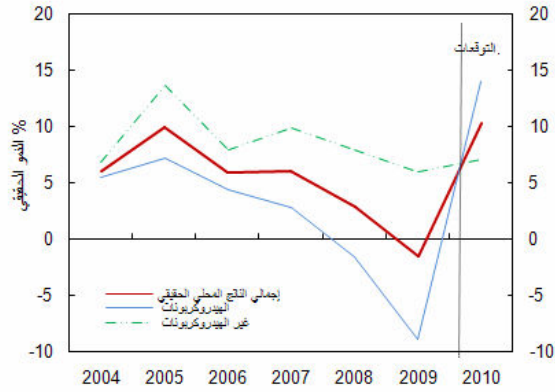
6. **يتوقع أن يزيد فائض الحساب الجاري الخارجي** بما يقرب من 19 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2010، بعد تقلصه بشكل كبير في عام 2009 (16 في المائة من إجمالي الناتج المحلي). ويتوقع أن تنتعش إيرادات الصادرات مع زيادة إنتاج وأسعار النفط الخام. أما الواردات ، فرغم زيادة الواردات مع الطلب المحلي القوي، فقد كانت أكثر ثباتا وظلت أقل من الصادرات بالثلث. وكننتيجة لذلك، استمر صافي الأصول الأجنبية لدى مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الليبية للاستثمار في الزيادة، ومن المتوقع أن يصل إلى 150 مليار دولار أمريكي مع نهاية عام 2010 (ما يعادل نحو 160 في المائة من إجمالي الناتج المحلي).

الشكل البياني 1- آخر تطورات الاقتصاد الكلي

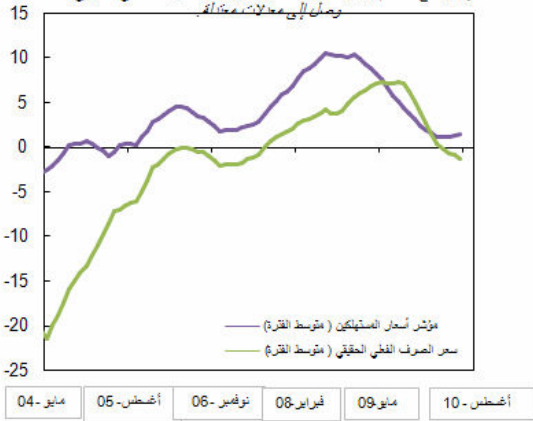
الحفاظ على فوائض أرصدة المالية العامة والحساب الجاري الكلية.



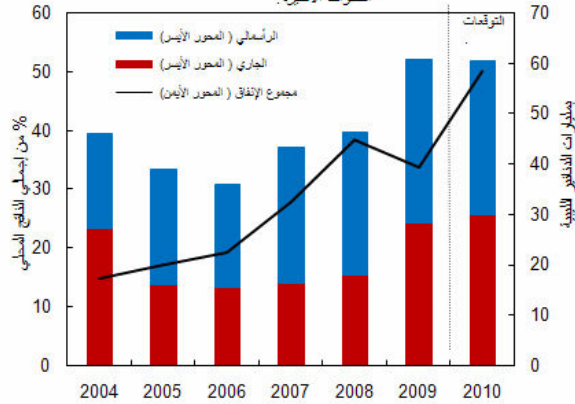
كان النمو في عام 2009 معتدلاً، مما يعكس احتواء نمو الإنفاق العام.



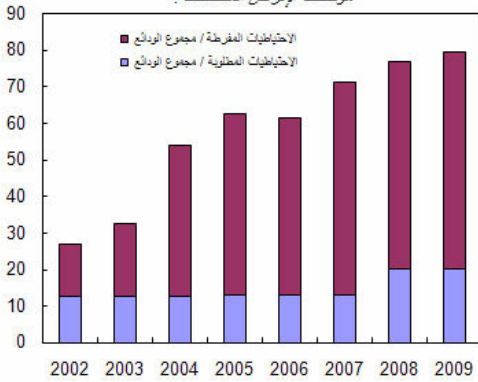
إن ارتفاع تضخم مؤشر أسعار المستهلكين وسعر الصرف الفعلي الحقيقي قد وصل إلى معدلات معتدلة.



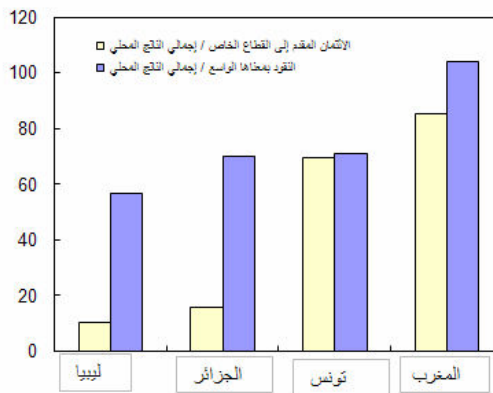
وصل الإنفاق العام إلى معدلات معتدلة في عام 2009، مما وضع حدا للزيادات الكبيرة في السنوات الأخيرة.



... رغم الزيادة المفرطة في السيولة، والذي يعزى جزئياً إلى المزاخمة من جانب مؤسسات الإقراض المتخصصة.



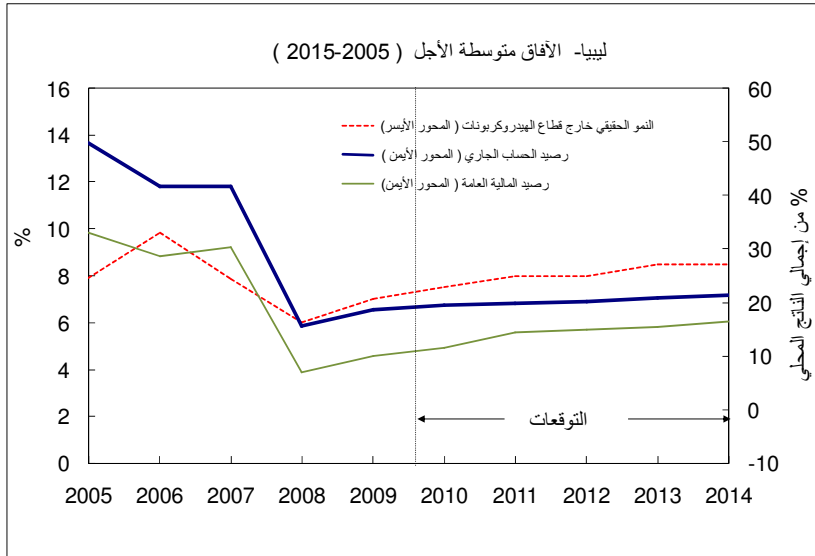
مآلات الوساطة المالية منخفضة ...



المصدر : السلطات الليبية ؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.

ثانيا - الآفاق متوسطة الأجل والمخاطر

7. يتوقع أن يتعزز النمو الاقتصادي لليبيا ومركزها المالي في الأجل المتوسط وذلك نتيجة للإيرادات النفطية الأعلى والاستثمار في قطاع النفط، وتنفيذ الإصلاحات، والاهتمام المتواصل من قبل المستثمرين الأجانب. ويتوقع أن يزيد الإنتاج النفطي إلى حوالي 2,5 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2015 نظرا للاستثمارات الكبيرة التي يوجهها الشركاء الأجانب واستخدام أولئك الشركاء للتكنولوجيات المتقدمة. ومن المتوقع أيضا أن يظل قطاع غير الهيدروكربونات نشطا، مما يدعم النمو بنسبة متوقعة 8 في المائة بحلول عام 2015. وبالنظر إلى اعتزام السلطات الاستمرار في تحديد أولويات الإنفاق، يتوقع أن يظل نمو الإنفاق العام معتدلا عند ما يقرب من 7 في المائة في العام من الناحية الاسمية. ومن شأن هذا أن يسمح بنمو معدل



الواردات الاسمي حوالي 10 في المائة سنويا مع الاحتفاظ بفوائض الحساب الجاري عند ما يقرب من 20 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وتدل هذه الفوائض الكبيرة على وجود زيادات كبيرة في الأصول الأجنبية بالمقابل، مع توقع أن تصل محفظة المؤسسة الليبية للاستثمار

ومصرف ليبيا المركزي إلى ما يفوق 250 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2015.

8. وتخضع الآفاق الاقتصادية على المدى المتوسط لاحتمال تدهور الأوضاع والمرتبب بتبردي الأوضاع الاقتصادية العالمية بشكل أكبر، مما قد يؤدي إلى انخفاض كبير في أسعار النفط، أو بتعدد في الجهود المبذولة لاحتواء الإنفاق العام و تنفيذ الإصلاحات المقررة. وفي حال تحقق هذه المخاطر، فسيكون النمو الاقتصادي، إضافة إلى أرصدة المالية العامة والأرصدة الخارجية، أقل من التوقعات المذكورة أعلاه.

ثالثاً- مناقشات السياسات

ألف- سياسة المالية العامة

9. توفر الميزانية العامة لعام 2010 زيادة كبيرة في الإنفاق، بعد انكماش معتبر في عام 2009،

مع مواصلة موقف المالية العامة التوسعي في السنوات الأخيرة.² إن البعثة ترحب بالتقدم المحرز لتعزيز الشفافية في تسجيل الدعم. كما تدعم أيضاً الاستثمار المطلوب للغاية في قطاع البنية الأساسية بُغية تسهيل عملية تطوير القطاع الخاص. وفي الوقت ذاته، توصي البعثة (1) بربط الزيادة في الأجور العامة بالأداء، في سياق إصلاح شامل للخدمة المدنية؛ (2) التأكيد على استثمارات عامة ذات جودة عالية تسترشد بمراجعة الإنفاق العام من قبل البنك الدولي؛ (3) الاستعداد لعكس النفقات التقديرية وإجراء تعديلات أخرى على الموقف المالي على الأجل المتوسط لزيادة المرونة في الميزانية العامة؛ و(4) الإلغاء التدريجي للدعم إلى جانب وضع آليات للتخفيف من الآثار السلبية على الفئات ذات الدخل المنخفض.

10. إن إعداد ميزانية الاستثمار في إطار متوسط الأجل بدءاً بعام 2010 هو خطوة في الاتجاه الصحيح ويجب تعزيزه مستقبلاً. وسيتم تنفيذ إجمالي استثمارات عامة يبلغ حوالي 84 مليار دينار ليبي خلال الأعوام 2010-2012. وتوصي البعثة بتوسيع الإطار المتوسط الأجل ليشمل الإنفاق الجاري. ومن شأن هذا أن يساعد في فصل تنفيذ سياسة المالية العامة، وبخاصة ما يتعلق بالمشروعات الاستثمارية ذات الأولوية، عن التقلب في أسعار النفط.

11. إن قانون ضريبة الدخل الجديد الذي صدر في يناير 2010 يخلق إمكانية لتبسيط الامتثال الضريبي والحد من الإدارة الاستصوابية وتحفيز مزيد من الامتثال. ويوحد القانون الجديد معدلات الضريبة ويخفضها إلى نسبة ثابتة تبلغ 10 في المائة و 20 في المائة على الأفراد والشركات، على التوالي. ويحل هذا القانون محل منهج مخصص نسبياً، قد أدى سابقاً إلى معدلات ضريبية تراوحت بين 15-40 في المائة. كما ينقل هذا القانون الامتثال الضريبي إلى عملية التقدير الذاتي باستخدام المراجعة على أساس المخاطر. وتشجع البعثة السلطات على تقوية الإدارة الضريبية أكثر لضمان التنفيذ الفعال للقانون الجديد.

² يدل تحليل خبراء الصندوق لإمكانية استمرار أوضاع المالية العامة على وجود قاعدة معيارية مستدامة لمجموع الإنفاق تقرب من 48 مليار دينار ليبي حسب أسعار النفط الحالية، مقارنة بحوالي 35 مليار دينار ليبي حسب أسعار 2009. وتقرب النفقات المدرجة في الميزانية العامة لعام 2010 من 62 مليار دينار ليبي.

12. وهناك حاجة إلى تحسين إدارة المالية العامة. وقد تحقق بعض التقدم كما تم توضيحه من خلال التوحيد الفعال للميزانية العامة الجارية والاستثمارية ، إلى جانب بعض التحسينات في تصنيف الميزانية العامة، وتبسيط الحسابات المصرفية للهيئات الحكومية. و في الوقت ذاته ، يبدو أن الإطار الحالي الذي يحكم الميزانية العامة للدولة لا يسهل التعامل معه ، مما يعقد من إدارة المالية العامة. علاوة على ذلك ، تستمر الميزانية بتخصيص مبالغ لا يستهان بها إلى مؤسسات الإقراض المتخصصة . و تشجع البعثة السلطات على المضي قدماً في خططها : (1) لتحسين إدارة المالية العامة ، بما في ذلك، ضمن أشياء أخرى ، استكمال الخطط لإنشاء حساب الخزانة الموحد لدى مصرف ليبيا المركزي ؛ (2) تبسيط وتحديث إجراءات الميزانية العامة لتيسير إدارة الإنفاق العام ؛ (3) تخفيض مخصصات مؤسسات الإقراض المتخصصة ، ومن شأن هذا أن يؤدي لتيسير رصد النفقات ومراقبتها ، و(4) تعزيز اتساق تصنيف الميزانية العامة لتسهيل تحليل الميزانية.

13. إن قانون المؤسسة الليبية للاستثمار الذي أقر في أوائل عام 2010 يعزز الإطار التنظيمي والتنفيذي للمؤسسة ويعكس العديد من توصيات خبراء الصندوق. و بشكل خاص ، يشير القانون بوضوح أن استثمارات المؤسسة يجب أن تتم بالخارج على أساس تجاري، و أن تركز في الأساس على أصول منخفضة المخاطر من أجل حماية نصيب الأجيال القادمة في الثروة الوطنية. كما مكن القانون المؤسسة الليبية للاستثمار من الاحتفاظ بجميع أرباحها ، و عدم تحويلها إلى الميزانية بعد ذلك. ولقد خرجت المؤسسة الليبية للاستثمار من الأزمة المالية العالمية سالمة ودون ضرر نسبياً لأنها ركزت استثماراتها المالية على الأصول الثابتة ذات الدخل المنخفض المخاطر.

باء - السياسة النقدية وإصلاحات القطاع المالي

14. إن استحداث شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي في عام 2008 هو خطوة هامة باتجاه تعزيز إطار السياسة النقدية ، لكن تبقى هناك عوائق مهمة . و لتعزيز التقدم ، قام مصرف ليبيا المركزي في أوائل عام 2010 باستحداث أجل استحقاق جديد لشهادات الإيداع يبلغ 28 يوماً ، بالإضافة إلى أجل الاستحقاق القائم لمدة 91 يوماً ، وإنشاء تسهيل لليلة واحدة، كما سُمح للمصارف بتحديد أسعار الفائدة على النحو الذي تراه مناسباً. وتشجع البعثة السلطات على المضي قدماً في خططها في : (1) استحداث آلية المزاد لشهادات الإيداع وزيادة آجال الاستحقاق ، (2) تعزيز نظام التسوية للمساعدة في تطوير سوق ثانوية ، (3) تطوير نظام للتنبؤ بالسيولة بغرض تعزيز فعالية السياسة النقدية ، و (4) تقوية التنسيق مع السياسة المالية العامة للحد من ضخ السيولة ، بما في ذلك ما يتم عن طريق مؤسسات الإقراض المتخصصة.

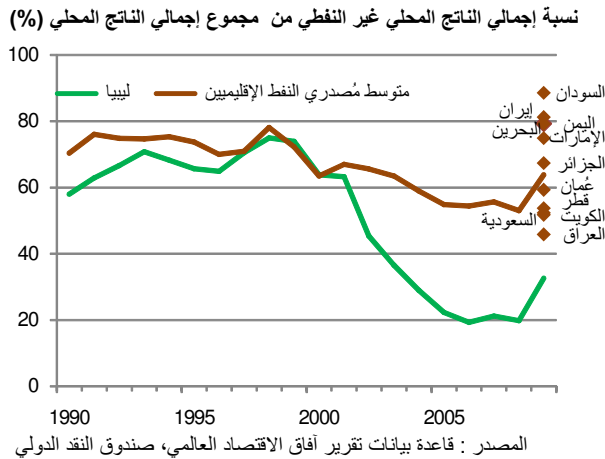
15. **لقد حققت الرقابة المصرفية وفقاً للمبادئ الأساسية لاتفاقية بازل تقدماً كبيراً ، وتمثل الخطة الاستراتيجية الشاملة 2009-2011 نوعاً من الإرشاد والتوجيه وبخاصة في بناء القدرات. و تشجع البعثة مصرف ليبيا المركزي على زيادة تعزيز التنسيق بين وحدات الرقابة الميدانية والمكتبية فضلاً عن بناء القدرات من خلال التوظيف والتدريب الإضافيين. كما تشدد البعثة كذلك على أهمية تقليص عمليات مؤسسات الإقراض المتخصصة، ووضع خطة لإصلاح تلك المؤسسات.**
16. **تشكل الإدارة الفعالة لمحفظه الأصول الأجنبية الكبيرة والمتنامية بسرعة لدى مصرف ليبيا المركزي تحدياً رئيسياً. وفي هذا الصدد ، سيكون من المهم لاستكمال وتنفيذ سياسة إدارة الاحتياطيات والمبادئ التوجيهية للاستثمار ، وضع نظم لقياس وإدارة المخاطر والعائدات ، وتطوير المعايير التشغيلية ، وتعزيز إطار إعداد التقارير. و يبدي خبراء الصندوق استعدادهم لمتابعة المساعدة الفنية المقدمة في يونيو 2010.**
17. **يستدعي وجود الصناديق الحكومية المختلفة وضع استراتيجية كلية لإدارة الأصول السيادية. وينبغي لأدوار ، وإدارة المخاطر ، و توزيع الأصول الاستراتيجية لكل مؤسسة أن تكون تكاملية و تأخذ بعين الاعتبار الميزانية العامة السيادية الكلية- بما في ذلك مواطن ضعف الاقتصاد الكلي والثروة النفطية التي لا تزال غير مكتشفة كلية. ومن شأن إنشاء صندوق الاستثمار المحلي المشترك بين مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الليبية للاستثمار أن يؤدي إلى خلق مخاطر سعة لا لزوم لها، و قد تضعف من هدف مصرف ليبيا المركزي في الحفاظ على الاستقرار النقدي في ليبيا .**
18. **وقد أحرز تقدم في تحديث النظام المصرفي. وفي حين أن هذا يستغرق وقتاً ، ينبغي مضاعفة الجهود المبذولة لتحسين الثقافة الائتمانية في ليبيا من خلال التدريب المتخصص ، و حملات التوعية المستهدفة ، والتعلم من خبرات مختلف البلدان من أجل تشجيع الوساطة المالية. وينبغي أن تساعد إعادة هيكلة مصرف ليبيا المركزي وتوجهه صوب العمليات القائمة على الأساس الوظيفي على تعزيز الكفاءة و التنسيق بين الإدارات و تقوية إدارة السياسة النقدية. وترحب البعثة بالاتفاق الأخير بين مصرف ليبيا المركزي وصندوق النقد الدولي لتعزيز وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمصرف ليبيا المركزي .**
19. **إن جهود تعميق السوق المالية جديدة بالثناء. ولم يعد هناك مصارف مملوكة بالكامل للدولة، ويشارك الشركاء الأجانب في ستة من المصارف الستة عشرة العاملة. إن زيادة مشاركة المصارف الأجنبية مع منح رخصة واحدة بنهاية شهر يوليو من شأنه أن يعزز المنافسة ، ويساعد في تطوير سوق قروض مصرفية مٌجمعة لجلب**

الاستثمارات الأجنبية وكذلك جلب أفضل الممارسات للقطاع المصرفي الليبي. علاوة على ذلك، زاد عدد الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية إلى 10 شركات ومن المتوقع أن يصل العدد إلى 14 بنهاية العام.

جيم. سعر الصرف

20. ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الليبي بنحو 5 في المائة في عام 2009 وانخفض بنحو 1,7 في المائة هذا العام لشهر أغسطس 2010. وتشير التقديرات التجريبية إلى مبالغة معتدلة في تقدير قيمة الدينار في نهاية عام 2009. وهذا ينسجم مع التغيير في الأساسيات تمثيلاً مع الانخفاض في أسعار النفط. وتظهر النتائج أيضاً أن اختلال سعر الصرف المعتدل سينخفض بشكل مطرد على المدى المتوسط من خلال تعزيز أسس الاقتصاد الكلي. ومع ذلك ينبغي تفسير التقييم الحالي بحیطة لأن التشوهات في الاقتصاد تجعل من الصعب تقييم مستوى سعر الصرف المناسب بشكل دقيق. وعلى هذا الأساس، لا توصي البعثة بتغيير المستوى الحالي للدينار مقابل حقوق السحب الخاصة. كما لا توصي البعثة بتغيير في نظام الصرف إلى حين قيام مصرف ليبيا المركزي ببناء القدرة الكافية لإدارة سياسة نقدية أكثر فاعلية. ويوفر ربط الدينار بحقوق السحب الخاصة، حالياً، ركيزة نقدية ويسمح ببعض المرونة في سعر صرفه مقابل العملات الرئيسية الفردي.

دال. الإصلاحات الهيكلية الأخرى



21. يتمثل التحدي الأكبر في تعزيز نمو قطاع غير الهيدروكربونات، وتحفيز التنوع في الاقتصاد. وبتمثيل قطاع الهيدروكربونات لأكثر من 90 في المائة من عائدات الحكومة و 95 في المائة من الصادرات، تكون ليبيا واحدة من البلدان الأقل تنوعاً المنتجة للنفط في الشرق الأوسط. إن إصدار عدد من القوانين ذات الأثر البعيد المدى في عام 2010 سيساعد في تحسين بيئة الأعمال، وهو أمر مهم لتعزيز تطوير القطاع الخاص ولجذب

الاستثمار الأجنبي المباشر . ويستدعي نجاح هذه القوانين بذل جهود متواصلة لبناء توافق في الآراء بشأن صلاحيتها ولتعزيز مصداقيتها. وتشجع البعثة السلطات على: (1) إنشاء هيئات دائمة ذات موارد كافية لرصد وتقييم والإشراف على تنفيذ إصلاحات القوانين، (2) إعداد عملية مشاورية مفتوحة مع المجتمعات القانونية والتجارية من شأنها أن توفر المعرفة اللازمة حول الممارسات والمتطلبات التجارية الراهنة، و(3) تحسين التنسيق بين الأجهزة المختلفة.

22. تم إحراز تقدم في الإصلاح الجمركي. وترحب البعثة بالتنسيق الجاري للتعريف الجمركية ، وتبسيط إجراءات التخليص، وتحديث إدارة الجمارك ، والذي أدى إلى زيادة الكفاءة وتحسين تحصيل الإيرادات. وتشجع البعثة السلطات على مواصلة الجهود الرامية إلى تبسيط التعريفات الجمركية ، وتسريع تيسير التجارة ، والانتقال إلى المراجعة على أساس المخاطر وتوسيع نظم المعلومات الالكترونية. و من شان هذا أن يسهل المفاوضات الجارية للانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

23. وقد أحرز تقدم في الحد من عمالة الخدمة المدنية ، لكن لم يزل هناك افتقار لإصلاح شامل للخدمة المدنية . فمن بين 340,000 موظف ملاك ، ممن قد تم نقلهم سابقاً إلى مكتب عمل مركزي لتخفيض عمالة الخدمة المدنية، وجد حسب ماورد حوالي ربع هذا العدد مصادر أخرى للدخل و لم يعودوا يتلقون تحويلات من الميزانية العامة للدولة. وتوصي البعثة بتسريع برنامج تخفيض العمالة. كما توصي البعثة كذلك بتنفيذ إصلاح شامل للخدمة المدنية ، وذلك بالتشاور مع البنك الدولي ، لتسهيل تصميم سياسات أجور وتوظيف أكثر فعالية.

24. في حين تم إحراز بعض التقدم في السنوات الأخيرة، فمزال ضعف البيانات يمثل عائقاً أمام صنع السياسات بشكل فعال. وما زالت هناك نقاط ضعف في البيانات فيما يتصل بالتغطية، والاتساق، ودورية إعداد البيانات، وحداتها. ولقد تحسنت حداثة البيانات النقدية بشكل كبير، غير أن هذه البيانات قد خضعت لمراجعات خلال العامين الأخيرين، مما يعقد من عملية تقييم الوضع النقدي. إن التقدم في معالجة أوجه القصور الخطيرة في إحصاءات القطاع الحقيقي ومالية الحكومة كان محدوداً، كما تعاني إحصاءات الحسابات القومية من مشاكل

³ ومن أهم هذه القوانين القانون التجاري ، وقانون الجمارك ، وقانون ضريبة الدخل ، وقانون سوق المال، وقانون العمل ، وقانون المؤسسة الليبية للاستثمار، وقانون الاتصالات ، وقانون تسجيل الأراضي

منهجية ولا تعكس كلياَ أنشطة قطاع غير الهيدروكربونات. وتحت البعثة السلطات على مضاعفة الجهود المبذولة لتحسين الإحصاءات الاقتصادية والمالية، بما في ذلك استخدام إطار النظام العام لنشر البيانات (GDDS).

Table 1. Libya: Selected Economic and Financial Indicators, 2006–11

	2006	2007	2008	Est. 2009	Proj. 2010	2011
	(Annual percentage change, unless otherwise indicated)					
National income and prices						
Real GDP	5.9	6.0	2.8	-1.6	10.3	6.3
Nonhydrocarbon	7.9	9.9	7.9	6.0	7.0	7.5
Hydrocarbon	4.3	2.8	-1.6	-8.9	14.0	5.0
Nominal GDP in billions of Libyan Dinars	72.3	87.5	112.7	75.3	97.4	106.8
Nominal GDP in billions of U.S. dollars	56.5	71.6	88.9	60.2	77.9	85.4
Per capita GDP in thousands of U.S. dollars	9.5	11.8	14.3	9.5	12.1	13.0
CPI inflation (average)	1.4	6.2	10.4	2.4	4.5	4.0
	(In percent of GDP)					
Central government finances						
Revenue	64.1	66.0	70.1	59.3	61.0	61.3
Expenditure and net lending	31.0	37.4	39.8	52.3	48.1	47.0
Overall balance	33.1	28.6	30.3	7.0	12.9	14.3
Non-oil balance	-26.2	-31.1	-33.1	-45.9	-42.1	-41.0
Non-oil balance (in percent of non-oil GDP)	-135.3	-146.5	-167.0	-140.5	-147.7	-139.7
	(Changes as a percent of beginning of the year money stock)					
Money and credit						
Money and quasi-money	15.0	37.3	47.3	11.1	10.0	10.0
Net credit to the government	-125.0	-64.0	-47.9	-0.4	-21.3	-13.7
Credit to the economy	4.9	6.9	7.2	3.7	2.8	3.4
Discount rate 1/	4.0	4.0	5.0	4.0	3.0	...
	(In billions of U.S. dollars; unless otherwise indicated)					
Balance of payments						
Exports	42.8	49.0	62.1	37.1	47.8	52.2
Imports	12.7	17.2	20.9	22.0	25.3	27.8
Current account balance	28.1	29.8	37.1	9.4	15.5	17.7
(As percent of GDP)	49.7	41.7	41.7	15.6	19.9	20.7
Overall balance	18.1	19.3	15.7	5.2	6.7	7.8
Reserves						
Total foreign assets (incl. LIA investments)	74.8	100.4	127.2	137.3	152.4	169.5
Of which: gross official reserves	59.3	79.4	92.3	98.7	105.4	113.2
In months of next year's imports	35.6	38.2	40.9	38.1	36.9	36.1
Exchange rate 1/						
Official exchange rate (LD/US\$, period average)	1.28	1.22	1.27	1.25	1.25	...
Official exchange rate (LD/US\$, end of period)	1.29	1.22	1.25	1.24	1.24	...
Real effective exchange rate (change in percent)	-1.1	0.7	4.5	5.4	-1.7	...
Crude oil production (millions of barrels per day)	1.76	1.81	1.78	1.62	1.85	1.94
Libyan crude oil price (US\$/bbl)	62.5	69.3	96.7	60.0	74.4	77.5
<i>Memorandum item:</i>						
Total loans disbursed by SCIs (change in percent)	66.3	34.1	21.7	11.3

Sources: Libyan authorities; and Fund staff estimates and projections.

1/ The 2010 data are for end-August.

Table 2. Libya: Consolidated Fiscal Operations, 2006–11

	2006	2007	2008	Prel.2/ 2009	Budget 1/ 2010	Proj. 2010	2011
(In millions of Libyan dinars)							
Total Revenue	46,389	57,755	78,923	44,653	66,530	59,391	65,487
Hydrocarbon	42,867	52,279	71,391	39,789	60,427	53,527	59,039
Nonhydrocarbon	3,523	5,475	7,532	4,864	6,103	5,864	6,448
Tax Revenue	1,786	2,531	3,531	3,978	4,595	4,398	4,872
Taxes on income and profits	691	1,376	2,790	2,563	3,055	2,858	3,187
Taxes on international trade	527	528	499	1,151	1,200	1,200	1,320
Other taxes and fees	569	627	241	264	340	340	365
Nontax Revenue	1,736	2,944	4,002	886	1,508	1,466	1,576
of which: LIA	...	1,438	2,021	0	0	0	0
Total Expenditure	22,449	32,694	44,835	39,406	61,752	46,841	50,193
Current expenditure	9,693	12,375	17,579	18,419	27,957	21,991	23,800
Administrative budget	8,988	12,375	17,579	18,419	27,957	21,991	23,800
Expenditure on goods and services	7,424	10,278	10,592	10,421	15,351	12,301	13,408
Wages and salaries	4,772	7,316	7,764	8,118	10,802	9,344	10,185
Other 3/	2,652	2,962	2,829	2,304	4,549	2,957	3,223
Subsidies and transfers	1,564	2,097	6,986	7,997	12,606	9,690	10,393
Subsidies 4/	1,050	1,006	1,300	3,068	8,622	5,706	5,950
Social Security Fund and other obligations	514	1,091	2,349	2,301	3,984	3,984	4,442
Other transfers 5/	3,337	2,628	0	0	0
Capital expenditure	12,756	20,320	27,257	20,987	33,795	24,850	26,393
Development budget	10,079	12,137	22,610	17,684	28,318	19,822	21,333
National Oil Company 6/	1,138	2,903	2,227	1,670	3,000	3,000	3,004
GMR 7/	960	1,231	1,070	833	747	747	800
Net lending	580	4,049	1,350	800	1,730	1,280	1,256
Overall balance	23,940	25,061	34,088	5,247	4,779	12,550	15,293
Financing	-23,940	-25,061	-34,088	-5,247	-4,778	-12,550	-15,293
Banking system	-21,376	-12,578	-12,933	-163	-4,778	-9,412	-6,653
Nonbank financing	-2,564	-13,714	-21,155	-5,084	0	-3,137	-8,641
(In percent of GDP)							
Total Revenue	64.1	66.0	70.1	59.3	68.3	61.0	61.3
Hydrocarbon	59.3	59.8	63.4	52.8	62.0	55.0	55.3
Nonhydrocarbon	4.9	6.3	6.7	6.5	6.3	6.0	6.0
Total Expenditure	31.0	37.4	39.8	52.3	63.4	48.1	47.0
Current expenditure	13.4	14.1	15.6	24.5	28.7	22.6	22.3
Wage and salaries	6.6	8.4	6.9	10.8	11.1	9.6	9.5
Subsidies and transfers	2.2	2.4	6.2	10.6	12.9	9.9	9.7
Capital expenditure	17.6	23.2	24.2	27.9	34.7	25.5	24.7
Overall balance	33.1	28.6	30.3	7.0	4.9	12.9	14.3

Sources: Ministry of Finance; and Fund staff estimates and projections.

1/ Based on staff's classification.

2/ Based on staff's projections of prices and production.

3/ For 2008, includes an estimate of LD 500 for National Oil Company other spending.

4/ Prior to 2008 includes subsidies for food and medicine. Starting 2008, also includes fuel, electricity, and water subsidies.

5/ Covers allocations budgeted to the Wealth Distribution Program in 2008. With the postponement of the program, LD 1.2 billion out of the LD 3.3 in 2008 were allocated to the Economic and Social Development Fund (ESDF). In 2009, the amount is budgeted for the ESDF.

6/ For 2006 the numbers are for extrabudgetary capital spending financed through the oil reserve fund. For 2008 staff excludes wages (million LD 1073) and an estimate for Other (million LD 500). For 2009 Budget includes million LD 1,000 financed by borrowing.

7/ For 2008 excludes wages and other spending for million LD 34 and million LD 39, respectively.

Table 3. Libya: Balance of Payments, 2006–11
(In millions of U.S. dollars)

	2006	2007	2008	Prel. 2009	Proj. 2010 2011	
Current account	28,093	29,825	37,083	9,380	15,531	17,709
In percent of GDP	49.7	41.7	41.7	15.6	19.9	20.7
Goods and services	27,799	29,209	37,427	10,375	17,074	18,529
Goods	30,127	31,768	41,201	15,053	22,454	24,398
Exports (f.o.b)	42,844	48,989	62,119	37,055	47,756	52,230
Hydrocarbon sector	41,740	47,820	60,680	35,701	46,321	50,652
Other exports	1,104	1,169	1,439	1,354	1,435	1,579
Imports (f.o.b)	-12,717	-17,221	-20,918	-22,002	-25,302	-27,833
Services	-2,328	-2,559	-3,774	-4,678	-5,380	-5,869
Receipts	170	196	229	385	443	536
Payments	-2,498	-2,755	-4,003	-5,063	-5,822	-6,405
Income	-38	834	696	577	270	1,186
Direct investment income	-3,056	-3,508	-3,259	-1,428	-4,217	-3,461
Other investment income	2,305	3,529	3,553	560	3,987	4,097
Current transfers	332	-218	-1,040	-1,572	-1,813	-2,006
General government	1,223	544	-76	-211	-222	-233
Private	-891	-762	-964	-1,361	-1,592	-1,774
Oil sector	-280	-302	-350	-500	-649	-709
Workers Remittances	-611	-703	-614	-861	-943	-1,064
Capital and financial account	-7,291	-8,740	-19,278	-3,557	-8,852	-9,929
Direct investment	1,519	-97	-2,708	2,145	2,552	2,615
Portfolio investment	-1,960	-5,027	-10,899	-3,352	-6,704	-7,374
Other investment	-6,850	-3,616	-5,671	-2,350	-4,700	-5,170
Errors and omissions	-2,718	-1,821	-2,085	-619	0	0
Overall balance	18,084	19,264	15,720	5,204	6,679	7,780
In percent of GDP	32.0	26.9	17.7	8.6	8.6	9.1
Memorandum Items (in billions of US\$)						
Total foreign assets (CBL + LIA)	74.8	100.4	127.2	137.3	152.4	169.5
LIA investments outside CBL	15.6	21.0	34.9	38.6	47.0	56.3
Gross official reserves	59.3	79.4	92.3	98.7	105.4	113.2
in months of next year's imports	35.6	38.2	40.9	38.1	36.9	36.1
Government (LIA/ORF and other)	29.4	60.4	48.3	51.4	43.3	50.4
CBL gross reserves	29.9	19.0	44.1	47.4	62.1	62.8
Other non-reserve foreign assets	0.9	0.9	4.8	4.7	4.7	4.7
Exports of goods and services (growth in percent)	22.8	9.1	31.5	-40.8	28.7	9.5
Hydrocarbon (growth in percent)	31.3	14.6	26.9	-41.2	29.7	9.4
Nonhydrocarbon exports (growth in percent)	22.5	5.9	23.1	-5.9	6.0	10.0
Imports (growth in percent)	1.1	25.2	29.4	7.1	15.0	10.0

Sources: Central Bank of Libya; and Fund staff estimates and projections.

Table 4. Libya: Illustrative Medium-Term Scenario, 2006–15

	2006	2007	Prel. 2008	Projections						
				2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
(In percent of GDP unless otherwise indicated)										
Real GDP growth rate (in percent)	5.9	6.0	2.8	-1.6	10.3	6.3	6.5	7.5	7.8	7.8
Real nonhydrocarbon GDP (in percent)	7.9	9.9	7.9	6.0	7.0	7.5	8.0	8.0	8.5	8.5
Crude oil production (in millions of barrels/day)	1.76	1.81	1.78	1.62	1.85	1.94	2.04	2.18	2.34	2.50
WEO oil price (US\$ per barrel)	64.3	71.1	97.0	61.8	76.2	78.8	82.3	84.8	86.0	87.5
CPI (percent change; average)	1.4	6.2	10.4	2.4	4.5	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0
Total revenue, <i>of which:</i>	64.1	66.0	70.1	59.3	61.0	61.3	61.5	61.9	62.1	62.3
Hydrocarbon	59.3	59.8	63.4	52.8	55.0	55.3	55.5	55.8	56.0	56.2
Nonhydrocarbon	4.9	6.3	6.7	6.5	6.0	6.0	6.0	6.1	6.1	6.1
Total expenditure	31.0	37.4	39.8	52.3	48.1	47.0	46.0	45.3	44.7	44.3
Current	13.4	14.1	15.6	24.5	22.6	22.3	22.2	22.0	21.9	21.8
Capital	17.6	23.2	24.2	27.9	25.5	24.7	23.8	23.2	22.8	22.5
Overall budget balance	33.1	28.6	30.3	7.0	12.9	14.3	15.5	16.6	17.3	18.1
Nonhydrocarbon balance (deficit -)	-26.2	-31.1	-33.1	-45.9	-42.1	-41.0	-40.0	-39.2	-38.7	-38.1
Consumption 1/	28.2	32.8	29.7	48.7	45.1	45.1	45.2	45.1	45.6	45.9
Private	17.7	21.0	20.3	34.9	32.5	32.5	32.6	32.7	33.3	33.8
Public	10.5	11.7	9.4	13.8	12.6	12.6	12.6	12.4	12.3	12.2
Gross Domestic Investment	20.7	26.9	28.2	34.1	33.0	33.2	33.3	33.3	33.5	33.7
Private	4.0	5.2	5.9	8.4	9.5	10.5	11.5	12.0	12.5	13.0
Public	16.7	21.7	22.3	25.6	23.5	22.7	21.9	21.4	21.0	20.7
Gross savings 1/	70.4	68.6	69.9	49.6	52.9	53.9	54.8	55.7	56.5	57.3
Private	21.6	16.2	15.4	14.8	14.5	14.9	15.6	15.8	16.4	16.8
Public	50.7	51.9	54.5	34.8	38.4	39.0	39.2	39.9	40.1	40.5
Saving/investment gap	49.7	41.7	41.7	15.6	19.9	20.7	21.5	22.3	23.0	23.7
Population	6.0	6.1	6.2	6.3	6.5	6.6	6.7	6.9	7.0	7.1
Real per capita private consumption (in Libyan Dinars)	2,272	3,010	3,327	3,643	4,117	4,264	4,458	4,674	4,946	5,221

Sources: Libyan authorities; and Fund staff estimates and projections.

1/ The shift in the distribution of consumption (and savings) between the public and the private sectors in 2008 reflects mostly transfers under the Wealth Distribution Program.